

Distr.: General
17 May 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠

نيويورك، ٥ تموز/يوليه - ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠

البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنسيق والبرنامج والمسائل الأخرى: تقارير هيئات التنسيق

التقرير الاستعراضي السنوي للجنة التنسيق الإدارية عن عام ١٩٩٩

موجز

يُقدم هذا التقرير عرضاً للأعمال التي اضطلعت بها لجنة التنسيق الإدارية وهيئاتها الفرعية في عام ١٩٩٩.

ويقدم التقرير أيضاً موجزاً للاتجاهات الرئيسية في أعمال لجنة التنسيق الإدارية خلال عام ١٩٩٩ ويركز على جهود التنسيق المشتركة بين الوكالات لتمكين المنظمة من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين بطريقة متسقة وفعالة وعلى الاستجابات للطلبات المحددة للهيئات الحكومية الدولية. ويستعرض التقرير في هذا الصدد الجهود المبذولة لتعزيز الحوار بين لجنة التنسيق الإدارية والآلية الحكومية الدولية الرئيسية وهي المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويستعرض التقرير القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسة التي درستها لجنة التنسيق الإدارية بما في ذلك القدرة المؤسسية والبرنامجية للمنظومة في مواجهة التحديات المترتبة من العولمة وتفاعلات المنظومة مع القطاع الخاص ويبرز بصفة خاصة الجهود التي بذلتها المنظومة لدعم المتابعة المستدامة والمتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية ومؤتمرات القمة في التسعينات.

* E/2000/100

وُيُشَدَّد التقرير على ضرورة أن يظل القضاء على الفقر والهدف المتمثل في تحقيق الانصاف والمساواة على الصعيدين الوطني والدولي، هما الهدفين الرئيسيين اللذين يوجهان عمل لجنة التنسيق الإدارية للمساهمة في وضع جدول أعمال عالمي مركز يستند إلى نتائج المؤتمرات العالمية.

ولقد ظل تعزيز السلام والتنمية المستدامة في أفريقيا أحد المواضيع الرئيسية في أعمال لجنة التنسيق الإدارية خلال عام ١٩٩٩. وبالإضافة إلى استعراض التقدم المحرز في تعزيز تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا، يُقدم التقرير على نحو ما أوصت بذلك لجنة البرنامج والتنسيق، معلومات عن الاتجاهات العامة لتدفقات المعونة إلى أفريقيا.

ويقدم التقرير معلومات مثل ما طلب أيضا عن المساعدة المقدمة إلى البلدان التي تحتكم إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة. وأخيرا يتناول التقرير المسائل الإدارية مركزا على أمن الموظفين والمسائل المتعلقة بالسلامة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٤	مقدمة ١ - ١ ١
٦	أولا - تعزيز التفاعلات بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنسيق الإدارية . . . ١٢-١٨
٧	ثانيا - مواجهة تحديات العولمة ١٩-٣٥
١١	ثالثا - متابعة المؤتمرات ٣٦-٤٧
١٤	رابعا - السلام والتنمية المستدامة في أفريقيا ٤٨-٦٠
١٦	خامسا - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ٦١-٦٣
١٧	سادسا - المسائل الإدارية ٦٤-٦٥
١٨	سابعا - تقديم المساعدة إلى البلدان التي تحتكم إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة . . . ٦٦-٦٩
١٩	ثامنا - عناصر برنامج عمل لجنة التنسيق الإدارية لعام ٢٠٠٠ ٧٠-٧٥

مقدمة

أن من الممكن ومن الملائم أن تساهم أهدافها في هذه الأحداث وأن كلا من عمليتي التحضير والمتابعة تتعلق بالمنظومة ككل.

٤ - وفي حين يظل تعزيز المتابعة المستدامة والمتكاملة لهذه المؤتمرات يمثل جانبا مهما في جهود التنسيق التي تبذلها المنظومة فإن مرحلة جديدة للتعاون بين الوكالات الذي استدعته متطلبات العولمة قد بدأت تأخذ في الظهور. والملح الرئيسي لهذه المرحلة وهي الرغبة في التعبئة على نطاق المنظومة التي ميزت مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية في التسعينات ويجري تعميمه على نحو تدريجي على المؤتمرات الرئيسية وعمليات التفاوض الأخرى التي تضطلع بها المنظمات والوكالات الفردية والتي ينظر إليها وعلى نحو متزايد على أنها جداريات كبيرة أو صغيرة ولكنها رغم ذلك أجزاء لا تتجزأ من الإطار العام لأسلوب الحكم الدولي المحسن اللازم للتصدي بفعالية لتحديات العولمة. وينطبق الشيء ذاته على كثير من المبادرات البرنامجية الرئيسية الجديدة التي شرعت في تنفيذها مختلف الوكالات والتي تشتمل جميعها حاليا على شراكات مع مجموعات بين مؤسسات الأمم المتحدة المعنية الأخرى إضافة إلى تحالفات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

٥ - ويُعزى ذلك إلى حقيقة أنه وبزيادة فهم المنظومة للأبعاد والآثار الكثيرة المترتبة من العولمة وتربطها يزيد الإدراك بأن مواجهة هذه التحديات في المستقبل يتطلب تحقيق توازن جديد أفضل فيما بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمبادرات التي يُقوي بعضها بعضا وإحراز تقدم على عدد كبير من الجبهات.

٦ - وينطوي ذلك على بذل جهد متعمد في الاعتماد على الأدوات والآليات الرئيسية الموجودة ضمن المنظومة لمعالجة الأبعاد المترابطة الناجمة عن العولمة كجزء من

١ - بدخول منظومة الأمم المتحدة في قرن جديد وبإعدادها لنفسها لمواجهة التحديات الناجمة من العولمة، أصبح محتوى وهدف التنسيق بين الوكالات يتسمان بأهمية جديدة فيما يتعلق بالسياسة ويحتلان مكانا جديدا ومركزيا في الاهتمامات والمبادرات المتعلقة بالسياسة في المؤسسات التي تشكل المنظومة.

٢ - وتُساعد العولمة في الجمع بين أجزاء منظومة الأمم المتحدة بطريقة لم يسبق لها مثيل سواء في مواجهة التحديات الصعبة التي أفرزتها أو في ضمان الفوائد التي تنطوي عليها والإمكانات الضخمة التي تتيح إمكانية التمتع بها من قبل الجميع. وتشمل الحاجة إلى الجهود التكاملية وإقامة شراكات قوية من أجل الاستجابة للطلبات الجديدة التي تفرضها العولمة على النظم الوطنية والدولية ليس فقط العمليات المركزية المشتركة بين الحكومات والأمانات وإنما تشمل على نحو متزايد عمليات رسم السياسة والتخطيط الاستراتيجي في كل واحدة من مؤسسات المنظومة.

٣ - لقد مضى الوقت الذي كانت تنظر فيه المنظومة للتنسيق بين الوكالات كمسألة لتفادي الازدواجية وتحقيق وفورات إدارية فقط بالرغم من أن التوزيع الفعال للعمل والاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الموارد النادرة يظل أحد الأهداف الأساسية. إن الهدف الموضوعي من التنسيق المشترك بين الوكالات كأداة رئيسية لكفالة التكامل الفعال بين جميع العناصر المشتركة في التنمية لدعم الاستراتيجية العالمية قد ظل ثابتا ولمدة طويلة من الزمن. وكانت المؤتمرات العالمية في فترة التسعينات تمثل وبطرق عديدة تنويعا للجهود المبذول على مدى عقود إنمائية متتابعة من أجل الاتفاق بشأن أهداف شاملة للقطاعات واستراتيجيات عالمية تجتمع حولها جميع الأجزاء في المنظومة. ووجدت جميع الوكالات

بين مكافحة انتشار الأمراض إلى مكافحة انتشار الشبكات الإجرامية. ولكل منظمة مستفيدون معينون وصوت فردي وقد أوكل إليها مهمة معالجة جوانب مختلفة من التعاون الدولي. إلا أن هناك وعيا قويا ومتزايدا أنه ومن خلال العمل معا فقط وبلاستفادة بطريقة منسقة من جميع أدوات وآليات التفاوض والتوعية المتاحة في منظومة الأمم المتحدة يمكن لمؤسسات المنظومة مواجهة التحدي العام للعولمة وتوجيهها لصالح السكان في العالم.

٩ - وفي ظل هذه الظروف الجديدة يكتسب عمل لجنة التنسيق الإدارية والتوجيه الفعال فيما يتعلق بالسياسة الذي تقدمه الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية أهمية جديدة. وتستدعي الظروف الجديدة أيضا ألا تقتصر تقارير لجنة التنسيق الإدارية كما كانت الحالة في السابق على سرد المناقشات الجارية في الدورات العادية للجنة التنسيق الإدارية وأنشطة هيئاتها الفرعية الدائمة إذا أريد لتلك التقارير أن تُقدم حقائق ذات معنى بشأن التقدم الفني المحرز في التنسيق المشترك بين الوكالات وتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة. ولكيما تتحقق ذلك يجب أن تُعطي صورة دقيقة وشاملة للتطورات المتعلقة بالسياسات التي تُمس الأهداف على نطاق المنظومة فيفرادى مؤسسات الأمم المتحدة. كما يجب أن تقدم استعراضا لمبادرات الشراكة التي يجري تنفيذها ضمن إطار النهج العريضة التي تتبعها اللجنة بالرغم من عدم انطباق ذلك في جميع الحالات التي نفذتها اللجنة، لكي تُخدم كأداة لتعزيز الاستراتيجيات المشتركة بين الوكالات التي وضعتها اللجنة وفقا للتوجيهات المتعلقة بالسياسة الصادرة من الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة.

١٠ - تتفق هذه النهج مع الدعوة التي وجهها المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى لجنة التنسيق الإدارية في قراره ١٩٩٩/٦٦ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إلى "النظر في السبل التي يمكن بها أن تُساهم تقاريرها السنوية

استراتيجية منسقة على نطاق المنظومة تقوم على فهم واضح للكيفية التي يمكن لمختلف الولايات والأدوات وأوجه القوة النسبية لمختلف المؤسسات أن تعزز بها من عناصر جدول الأعمال العالمي بطرق يدعم بعضها بعضا. كما أن هناك توافقا يزداد اتساعا وعمقا في الآراء داخل المنظومة بشأن الأهمية الحيوية لإشراك المجتمع المدني بما في ذلك المجتمع التجاري والاتحادات النقابية لبناء دعم من قاعدة عريضة لأهداف التعاون المتعدد الأطراف في بيئة متزايدة العولمة.

٧ - إن الحاجة إلى تعريف جدول أعمال إيجابي وليس إخفاء أو إسقاط مشاكل العولمة وإنما بدلا من ذلك تشجيع إيجاد توازن أفضل بين مختلف الأبعاد، والمساعدة في إدخال مفهوم بأن العولمة إذا تمت إدارتها بشكل ملائم يمكن أن تُصبح قوة فاعلة في تحقيق التقدم البشري قد أصبحت عنصرا قويا لتوحيد الهدف من جديد داخل المنظومة. وتعمل المنظومة من هذا المنظور من أجل الوحدة لتحقيق هدف التكامل المزدوج الذي يواجه المجتمع الدولي نتيجة للعولمة وهو: أولا، إدماج البلدان النامية حتى يمكن أن تُشارك بفعالية في نظام التجارة العالمي وثانيا، تحقيق التكامل بين المجال الاقتصادي على جميع المستويات العالمية والإقليمية والوطنية مع المجالات الاجتماعية والثقافية والبيئية. وقد تعمق وعي قوي داخل المنظومة بأن المؤسسات والوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة لا تستطيع مواجهة التحدي المزدوج إلا بالتضامن واتباع نهج منسقة تتيح لكل واحدة من المنظمات أن تصل إلى المستفيدين من المنظمة الأخرى وتعمل على توسيع قاعدة الدعم للقيم والأهداف الرئيسية المشتركة.

٨ - من الواضح الآن أن العولمة هي أكثر بكثير من مجرد ظاهرة اقتصادية. وأن لها آثارا تتراوح بين إعمال حقوق الإنسان وتطبيق معايير العمل وإدارة البيئة والكيفية التي يمكن بها معالجة حركات السكان. كما بدأت الأبعاد الإنسانية للعولمة تتضح بشكل أكبر. وتفرض تحديات كبيرة تتراوح

كبيرة. كما تميزا بعملية مكثفة لإنعاش المجلس ذاته وبممارسة أكثر فعالية أجزاها المجلس لوظائفه التنسيقية كما جرى تعزيز مواز للدور الريادي الذي تقوم به لجنة التنسيق الإدارية داخل المنظومة شمل من جملة أمور تعبئة المنظومة لدعم رسم السياسات الحكومية الدولية.

١٣ - تُعقد هذه العمليات بعضها بعضا كما عززها جميعا الحوار الجاري حاليا. وهي تعكس إدراكا عميقا ومتزايدا يتحقق بطريقة متبادلة على الصعيدين الحكومي الدولي والصعيد المشترك بين الأمانات للحاجة إلى استجابات منسقة للتحديات التي تفرضها العولمة والترابط. وتوفر هذه الحاجة في المقابل دافعا جديدا قويا وموضوعيا لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنسيق الإدارية ولتعزيز الحوار والتعاون الجاري بينهما بحيث يُفرض إلى زيادة التركيز المؤسسي والمتعلق بالسياسات بشأن القضايا الحاسمة.

١٤ - يتمثل أحد شروط الحوار والتعاون المكثف في تدفق المعلومات في الوقت المناسب. وكان الأمين العام قد خاطب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شباط/فبراير أثناء السنة وبصفته رئيسا للجنة التنسيق الإدارية وتلا ذلك الخطاب عقد دورة للحوار في آذار/مارس بين الأمين العام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن عمل لجنة التنسيق الإدارية. وتم إطلاع المجلس ومكتبه بعد ذلك على نتائج دورتي الربيع والخريف (الدورة العادية الأولى) (والدورة العادية الثانية) للجنة. واستكملت هذه الإحاطات في مذكرات خطية وسيتم توسيع التفاعلات مع أعضاء المجلس في المستقبل. وصحب ذلك إحاطات قدمتها الوكالات أو مجموعة وكالات بشأن قضايا تقع ضمن ولايتها أو تعمل في مجالها بوصفها مؤسسات رائدة ضمن آلية لجنة التنسيق الإدارية وسيتم تكثيف ذلك أيضا في المستقبل. كما تم إنشاء موقع على الشبكة (acc.unsystem.org) يتيح للوفود وللجمهور

في جهود لجنة التنسيق الإدارية وآلياتها الدائمة لمساعدة المجلس ولجانه الفنية والإقليمية في عملها من أجل استعراض اهتمام المجلس في الوقت المناسب لأهم التطورات في هيئات ومؤسسات الأمم المتحدة التي تهم المنظومة ككل". وهكذا سيبدأ العمل في استمارة جديدة لتقديم التقارير السنوية للجنة التنسيق الإدارية وذلك بموافقة المجلس إضافة إلى الخطوط التي ورد إنجازها أعلاه ابتداء بالتقرير الذي يشمل عام ٢٠٠٠. وسوف تستكمل الاستمارة الجديدة بتقارير وقائية في الوقت المناسب عن نتائج الدورات الفردية للجنة التنسيق الإدارية بعد انتهاء كل دورة. وترحب لجنة التنسيق الإدارية في الوقت ذاته بمبادرة المجلس للاجتماع مع رؤساء وممثلي فرادى الوكالات والوكالات الفرعية حتى يمكن إطلاع المجلس في الوقت المناسب على التطورات المتعلقة بالسياسة في مختلف مجالات عمل المنظومة ذات الصلة بالمسؤوليات التي تضطلع بها المنظومة وفقا للميثاق.

١١ - ويسعى هذا التقرير في المقام الأول وفي الوقت الذي يستند فيه إلى الاستمارة والولاية الثابتة إلى تقديم دراسة تحليلية أكثر ثغنى بالمواضيع للأنشطة الرئيسية للجنة التنسيق الإدارية وآلياتها الفرعية في عام ١٩٩٩. وتُستكمل هذه الدراسة بتقديم بيانات تتعلق بالمبادرات الرئيسية الجديدة التي يجري الاضطلاع بها داخل المنظومة والتي تهدف إلى تعزيز الشراكات بين الوكالات إضافة إلى الشراكات مع العناصر الإنمائية الأخرى كما ترمي إلى تعزيز قدرة المنظومة على مواجهة التحديات الجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي بسبب العولمة وبطريقة فعالة.

أولا - تعزيز التفاعلات بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنسيق الإدارية

١٢ - شهد العامان الأخيران تعزيز الحوار بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنسيق الإدارية بدرجة

بين المجلس ولجنة التنسيق الإدارية وأثبت جدواه في الفترة الأخيرة. ويتم في الفرع التالي تناول التطورات في هذا الصدد.

١٨ - ساعدت الاستراتيجية الشاملة على نحو متزايد التي اتبعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق المشاركة للقيام بدوره التنسيقي في هذا المجال والمحالات الرئيسية الأخرى التي تحظى باهتمام مشترك من قبل الوكالات، في تعزيز المكانة التي يحتلها المجلس بدرجة كبيرة داخل المنظومة كما تساعد على توسيع وتعميق الدعم للتوجيه المتعلق بالسياسة. وسيتم دور المجلس في هذا الصدد بفعالية متزايدة في الجهود المبذولة لتطويع قوى العولمة لدعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً - مواجهة تحديات العولمة

١٩ - نفذت لجنة التنسيق الإدارية على مدى عام ١٩٩٩ عملية واسعة للنظر في المطالب الملقاة على عاتق النظم الوطنية والدولية بسبب البيئة العالمية الجديدة وركزت على القدرة الجماعية للمنظومة للاستجابة بطريقة مرنة وفعالة للتحديات الجديدة التي تواجهها. واستندت العملية إلى نتائج استعراض العمليات الإصلاحية الجارية في المنظومة التي ركزت عليها لجنة التنسيق الإدارية في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ والتي كان يتوقع لها أن تساهم في الأعمال التحضيرية التي ينفذها الأمين العام لجمعية الألفية للأمم المتحدة وهي مناسبة تأمل لجنة التنسيق الإدارية أن يتحدد الدعم السياسي فيها لمبادئ تعددية الأطراف التي تمثلها الأمم المتحدة ووكالاتها وأن تُشكل نقطة تحول في تعزيز منظومة الأمم المتحدة.

٢٠ - تم تدشين العملية في اجتماع عقدته لجنة التنسيق الإدارية في نيسان/أبريل ١٩٩٩ وجرت متابعتها في الدورة العادية الثانية (الخريف) بالتركيز على التطبيقات المؤسسية.

الحصول على المعلومات عن عمل لجنة التنسيق الإدارية على نحو مستمر.

١٥ - فيما يتعلق بالقضايا الموضوعية في جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي فإن الأعمال التحضيرية، ومداولات المجلس التي أجراها في عام ١٩٩٨ عن الوصول إلى الأسواق، وفي عام ١٩٩٩ عن العمالة والقضاء على الفقر فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة وتمكينها، استندت إلى مشاركة مؤسسات المنظومة الأكثر فعالية.

١٦ - وفي المقابل استرعى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي اهتمام الهيئات الحكومية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى البيانات الوزارية التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى القرارات الأخرى والاستنتاجات المتفق عليها الناجمة من عمل المجلس وتجري متابعتها على نحو نشط على مستوى الأمانة. ويعمل المجلس أيضاً على تعزيز الممارسة المستمرة لتقديم تقارير إلى المجلس بشأن تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها.

١٧ - كان الدعم المشترك بين الوكالات لعمل اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يُشكل اهتماماً رئيسياً تقليدياً لعمل آلية لجنة التنسيق الإدارية وتكثفت التفاعلات بدرجة أكبر في الفترة الأخيرة فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للاستعراضات التي تجري كل خمس سنوات لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية في التسعينات. وبالإضافة إلى مشاركة لجنة التنسيق الإدارية في تنفيذ نتائج كل واحد من المؤتمرات والتعاون في إجراء الاستعراضات لمتابعتها فقد ظلت تولي اهتماماً متزايد لدعم الجهد الذي يبذله المجلس لتعزيز تنفيذها بطريقة متكاملة وتنسيق إجراءات المتابعة للمواضيع الرئيسية المشتركة التي تشمل نتائج هذه المؤتمرات. ويتسم هذا الهدف المتعلق بالسياسة بقوة الدفع وربما يكون هو الجهد الذي تكثف بشأنه التعاون والحوار

من الآليات الشاملة لمواجهة التحديات العالمية وللحوار فيما بين المهتمين المتعددين؛ (ب) المساعدة في بناء القدرة في البلدان النامية لتمكينها من المشاركة بفعالية في وضع جدول الأعمال العالمي للحوار الدولي؛ و (ج) ابتكار شراكات أكثر فعالية داخل المنظومة تشمل من جملة أمور إقامة شبكات تقوم على المواضيع وإقامة علاقات وطيدة مع المجتمع المدني؛ و (د) وضع خطط عمل تقوم على النتائج وتحديد أهداف واضحة قابلة للتحقيق وأهداف يمكن قياسها على الصعيد الوطني ووضع إجراءات للرصد والتقييم والإبلاغ يمكن تنفيذها.

٢٣ - توصلت لجنة التنسيق الإدارية إلى ثلاثة استنتاجات عامة فيما يتعلق بمجالات العمل المشترك وكتوجيه للمزيد من العمل المشترك بين الوكالات. فأولاً، كانت هنالك حاجة لوضع أهداف واضحة وللعمل لتحقيقها بطريقة جماعية ووضع مرجعيات واضحة لقياس نتائج المبادرات التعاونية. وشددت لجنة التنسيق الإدارية على وجوب الجمع بين الالتزامات المعقودة والأهداف التي تحددت في المؤتمرات العالمية الأخيرة لوضع جدول عمل مشترك لعمل المنظومة في المستقبل. وأعربت عن تقديرها في هذا الصدد للدور القيادي الذي ظل يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الاتجاه. ثانياً، ضرورة معالجة الموضوع الرئيسي المتعلق بتعبئة الموارد للتغلب على أحد المعوقات الرئيسية والمتزايدة لتعزيز جدول الأعمال العالمي. ثالثاً، من بين هذين الاهتمامين الأساسيين تبرز الحاجة في عصر العولمة هذا إلى إقامة شراكات جديدة وتحالفات استراتيجية مع المهتمين الآخرين استناداً إلى القيم التي تمثلها الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف العالمية. وقد وجهت لجنة التنسيق الإدارية في هذا الصدد جزءاً كبيراً من اهتمامها لمبادرات يجري تنفيذها داخل المنظومة مثل مبادرة رول باك المتعلقة بالمalaria والتي ترعاها منظمة الصحة العالمية ومبادرة القضاء على الحوار الحضري

وكان أعضاء لجنة التنسيق الإدارية يسعون في المقام الأول إلى وضع القيم المشتركة التي تُعرف "الذاتية المشتركة للمنظومة" وتحديد الفجوات الرئيسية التي تواجهها وهي تدخل قرناً جديداً. وأوضحت المناقشات أن التحديات الرئيسية التي تواجهها المنظومة في سد هذه الفجوات تتمحور حول ثلاثة قضايا مركزية هي: أولاً، مساهمة المنظومة نفسها في أسلوب الحكم الدولي الفعال الذي يستجيب للمتطلبات والظروف الجديدة؛ وثانياً، المساهمة التي يمكن أن تقدمها المنظومة لتحقيق المكاسب المتولدة عن العولمة للسكان والبلدان المستثناة منها؛ وثالثاً، القدرة الأساسية للمنظومة في تعزيز وتشجيع حكم القانون على نطاق العالم.

٢١ - أجرى الرؤساء التنفيذيون أيضاً تقييماً حيويًا ليس فقط لجوانب القوة المتوفرة لمنظومة الأمم المتحدة ولكن لجوانب الضعف لديها أيضاً فيما يتعلق بهذه التحديات. وشملت أوجه القوة التي تتميز بها المنظومة: الطابع العالمي لنطاق عضويتها ونطاق وظائفها وطابعها المتعدد الثقافات وقدرتها على التعبير عن اهتمامات الجميع ونزاهتها وسلطانها المعنوية وتوجهها المعتمد على القيم والقائم على المعرفة والتعبير والعمل طبقاً للمبادئ والعمل من أجل الخير المشترك وقدرتها التقليدية التي تتيح للمنظمة المساهمة في وضع جدول الأعمال العالمي وأن تخدم كمصدر للقواعد المعيارية وكأداة للتعاون الدولي من أجل تحقيقها. وشملت أوجه الضعف عدم قدرة المنظومة على استغلال مواردها استغلالاً تاماً من أجل مصلحتها ذاتها وعدم الاتساق في تحديد الأهداف وفي تنفيذ المبادرات ورصد تنفيذ الخطط والأهداف المتفق عليها والترعة الخاصة في أن تُصبح سبباً في الأزمة أي الطابع التفاعلي للمنظومة.

٢٢ - في ضوء ما تقدم عرف الرؤساء التنفيذيون عدداً من المجالات للعمل المشترك شملت: (أ) المساهمة في إيجاد المزيد

الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وشددت لجنة التنسيق الإدارية على ضرورة انتهاز الفرصة التي تتيحها المبادرة لإعادة توجيه السياسات والبرامج إلى التنمية التي تركز على الإنسان. وكان من المهم بصفة خاصة ضمان ألا يؤدي حجم الطلب على الموارد المالية التي تشملها المبادرة إلى تقليص تدفقات المانحين من أجل المساعدة الإنمائية نظرا لأن البرامج والخدمات الاجتماعية التي تم تحديدها كنتيجة للمبادرة تحتاج للاستدامة لفترة من الزمن إذا أريد تلبية الأهداف الأساسية بنجاح. وبالتالي فقد تم التركيز بشدة على الأهمية الحيوية لزيادة موارد المساعدة الإنمائية الرسمية.

الشبكات العالمية للسياسات العامة

٢٧ - ركزت لجنة التنسيق الإدارية عند نظرها في تقديم استجابة فعالة للتحديات العالمية على أهمية التنسيق ضمن المنظومة ولكن أيضا على إقامة تحالفات وشراكات استراتيجية جديدة مع المهتمين الرئيسيين. بما فيهم القطاع الخاص. وينبغي أن تستند هذه التحالفات والشراكات إلى قيم الأمم المتحدة وأن تحافظ على استقلال المنظمة والأجزاء المكونة لها. ولاحظت لجنة التنسيق الإدارية في هذا الصدد أن كثيرا من المبادرات القائمة والجديدة يجري الاضطلاع بها ضمن المنظومة وتستند إلى نهج عديدة وتؤكد "نظام إدارة المواضيع" الذي يدعو له برنامج الأمين العام للإصلاح أو اشتملت على عناصر تؤكد مفهوم "الشبكة العالمية للسياسات" العامة. وبالتالي فإن كثيرا من المبادرات المستمرة أو الجديدة المضطلع بها داخل المنظومة تشمل جهودا تُبذل برعاية وكالة أو وكالات رائدة تؤيد إدارة تعاونية للموضوع فيما بين مؤسسات المنظومة المعنية بالشراكة مع المؤسسات الحكومية الدولية أو غير الحكومية المعنية لتحقيق الأهداف ذات الأولوية التي تتصل بمختلف ولايات المؤسسات

التي يضطلع بها البنك الدولي ودراسة الكيفية التي يمكن من خلالها تعزيزها ودعمها بشكل أفضل من جانب المنظومة ككل.

٢٤ - اعترفت لجنة التنسيق الإدارية بأن عملية تشجيع التحالفات التي تشمل مجموعة واسعة من العناصر الفعالة يمكن أن تتضمن دورا رئيسيا تضطلع به منظومة الأمم المتحدة دون أن تضعها في مركز هامشي في تحديد قضايا السياسة العامة التي تستدعي التزاما عالميا. والشرط الأساسي لقيام منظومة الأمم المتحدة بذلك الدور هو قدرتها على وضع أهداف وأولويات واضحة.

٢٥ - وفيما يتعلق بدورها في تحليل آثار العولمة وتحديد مجالات تستطيع فيها مؤسسات المنظومة أن تُساهم بما يُعزز بعضها البعض ركزت لجنة التنسيق الإدارية على تكييف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم التنمية المستدامة.

٢٦ - ركزت لجنة التنسيق الإدارية في تناولها للتطورات الأخيرة فيما يتعلق بالسياسة في مؤسسات المنظومة وضمن سياق مناقشتها العامة المتعلقة بقدرة المنظومة على مواجهة التحديات الجديدة، على الصلة بين القضاء على الفقر والتنمية الاجتماعية من جهة وعلى توسيع مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من جهة أخرى. وقد رئي أن هذه الصلة توفر أساسا جديدا ومهما للتعاون المفيد بين مؤسسات بریتون وودز والوكالات الأخرى وبرنامج الأمم المتحدة على الصعيدين العالمي والوطني. وأوضحت المناقشة الاهتمام المشترك لأعضاء لجنة التنسيق الإدارية للعمل معا حتى تُساهم المبادرة بدرجة كبيرة في تعزيز الخدمات الاجتماعية وبرنامج مكافحة الفقر. ومن أجل تحقيق تلك الغاية تستطيع مؤسسات المنظومة أن تساهم مساهمة مهمة في دعم الحكومات المعنية في مجال إنشاء هياكل نظام الحكم ودعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتيح لها

الفردية. كما تشمل بذل جهود على المستويات المختلفة لإنشاء شبكات عالمية للسياسات العامة تهدف إلى إشراك جميع المهتمين من الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومن خلال ترتيبات تفاعلية مرنة لتشجيع التحالفات ذات القاعدة العريضة من أجل الدعوة وتعبئة الموارد والعمل المشترك لتحقيق الأهداف العالمية.

التفاعلات مع القطاع الخاص

٣٠ - ترتبط قدرة منظومة الأمم المتحدة في إحداث الأثر على عملية العولمة وبشكل متزايد بقدرتها على إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في دعم جهودها الإنمائية والأهداف المتفق عليها دولياً بين الحكومات. وفي حين أن جميع وكالات الأمم المتحدة قد أنشأت بالفعل آليات للاتصال بالمنظمات غير الحكومية والتعاون الوثيق مع العديد من هذه المنظمات التي تهتم بأهداف أسرة الأمم المتحدة، فإن التفاعلات مع القطاع الخاص تشهد مراحل مختلفة من التطور داخل وكالات الأمم المتحدة وفيما بينها. ورأت لجنة التنسيق الإدارية أن هذه التفاعلات يمكن وينبغي تعزيزها بشكل أكبر على نطاق المنظومة بإقامة شراكات تضم القطاع الخاص لدعم أهداف منظومة الأمم المتحدة.

٣١ - وأعربت لجنة التنسيق الإدارية في هذا الصدد عند دعمها لمبادرة "العقد العالمي" التي أعلنها الأمين العام في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ لتسخير طاقات وقدرات المؤسسات التجارية لواحدة من أهم وظائف الأمم المتحدة وهي مناصرة القيم العالمية. وقد صُممت المبادرة من أجل إشراك مجتمع الأعمال التجارية ليصبح شريكاً في تعزيز المعايير العالمية ولا سيما في مجالات حقوق الإنسان ومعايير العمل والممارسات البيئية.

٢٨ - يُعتبر التحالف العالمي من أجل توفير اللقاحات والتحصين مثالا ممتازا للائتلافات والتحالفات الواسعة النطاق. ويهدف التحالف العالمي من أجل توفير اللقاحات والتحصين إلى تحقيق هدف التحصين الشامل للأطفال. وكان التحالف العالمي من أجل تطوير اللقاحات والتحصين قد بدأ عمله في عام ١٩٩٩ وهو مثال للتعاون بين الحكومات وأجزاء من منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات والقطاع الخاص لمعالجة مشكلة وحاجة معينة. ولا يتلقى ٣٠ مليون طفل يولدون كل عام التحصينات الأساسية الست في الوقت الحالي. ويجمع التحالف العالمي من أجل توفير اللقاحات والتحصين بين العناصر الرئيسية المشتركة في حملات التحصين وصانعي اللقاحات التقليدية والجديدة وموظفي المشتريات وموظفي صيانة سلسلة التبريد وتدريب العمال الصحيين والتثقيف العام. ويتألف شركاء البرنامج من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وبرنامج بل وميلندا لتحصين الأطفال ومؤسسة روكفلر وصناعة اللقاحات الصيدلانية وممثلي الحكومات الوطنية للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويتولى دور الريادة المدير العام لمنظمة الصحة العالمية على مدى السنتين الأوليتين يليه المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٢٩ - رأت لجنة التنسيق الإدارية أن لها دوراً مهماً تلعبه في توليد الدعم لهذه المبادرات وتشجيع تبادل الدروس المستفادة وإجراء الاستعراض المستمر للمساهمة الجماعية التي تقدمها

المشتركة وتيسير الشفافية والاتساق في تطوير التعاون مع القطاع الخاص.

ثالثا - متابعة المؤتمرات

٣٦ - أكدت لجنة التنسيق الإدارية وبشدة من جديد عند استعراضها لمساهماتها في تحقيق متابعة مستدامة ومتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي عُقدت في التسعينات وفي توجيه العمل ذي الصلة داخل آلياتها الفرعية ولا سيما دعم الإجراء المنسق على الصعيد القطري، أن القضاء على الفقر وتعزيز الإنصاف والمساواة على جميع المستويات ينبغي أن يظل هدفا عاما يوجه أنشطة المنظومة لدعم جدول أعمال عالمي أكثر تركيزا يستند إلى نتائج المؤتمرات. وقد تعزز هذا التوجه بشكل أكبر بالتركيز على الفقر الذي تميزت به الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٩ وهو ما يشكل الأساس للحوار المكثف الذي يجريه المجلس مع مؤسسات بريتون وودز. وتعتقد لجنة التنسيق الإدارية أن الأعمال التحضيرية الجارية حاليا من أجل الاستعراض الذي يتم كل خمس سنوات لتنفيذ إعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية^(١) وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٢) (الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عالم يتجه نحو العولمة") أو المبادرات الجديدة التي تضطلع بها العملية سوف تساعد في تحقيق هذا الهدف المركزي.

٣٧ - تعمل اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية واللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين واللجنة الفرعية المعنية بالإحصاءات والإسقاطات الديموغرافية كآليات رئيسية مشتركة بين الأمانات متاحة للمنظومة وللمجلس الاقتصادي

٣٢ - وفيما يتعلق بالمحالات التي ركزت عليها مبادرة الأمين العام لاحظت لجنة التنسيق الإدارية أن هنالك ثلاثة اعتبارات قد حددت اختيارها: وهي جميع المجالات ذات الصلة المباشرة بسلوك الشركات وكان لها أساس قانوني قوي انعكس في الاتفاقات الدولية وأنها قد اتجهت بذلك إلى إشراك القطاع الخاص في تعزيز التوافق بين الآراء السياسي فيما بين الدول وتعزيز تطبيق المعايير المقبولة عالميا.

٣٣ - تم التسليم بأن إجراء حوار مفيد مع الأعمال التجارية الخاصة وإشراك الشركات الخاصة في دعم عمل منظومة الأمم المتحدة هو مهمة تنطوي على تحدي كبير وتتطلب لكي يتم الاضطلاع بها بنجاح اهتماما مستداما ووعيا بمختلف الثقافات والمصالح التي قد تكون متعارضة. وكان من المهم بصفة خاصة أن تسعى المنظومة إلى اتباع نهج تكاملية.

٣٤ - وافقت لجنة التنسيق الإدارية على أنه ومن أجل الوصول إلى اتفاق أو تفاهم مع القطاع الخاص ينبغي التشديد على البعد الإنمائي للشراكة وعلى ضرورة إشراك الشركاء الآخرين على نحو نشط مثل مختلف المستويات الحكومية بما في ذلك السلطات البلدية والبرلمانيين واتحادات العمال والمنظمات غير الحكومية. كما ينبغي أن يستند البعد الإنمائي ومن جملة أمور على برامج العمل التي وافق عليها المجتمع الدولي في سلسلة المؤتمرات العالمية المعقودة في التسعينات.

٣٥ - دعت لجنة التنسيق الإدارية آلياتها الفرعية إلى إجراء استعراض مستمر للتجارب والممارسات التي نفذتها المنظمات الأعضاء في لجنة التنسيق الإدارية وذلك بغرض كفالة التبادل المستمر للمعلومات وتحسين مستويات الفهم لسياسات وأنشطة الطرف الآخر وتشجيع استخدام المصطلحات

الاجتماعية^(٣). وكان نجاحه يعزى للجهود المستمر في بناء توافق الآراء وعمليات المناقشة المفتوحة والشفافة وإلى التقدم المحرز على مدى خمس سنوات متتالية في تنفيذ اتفاقات القاهرة بشأن قضايا السكان والتنمية التي تم جميع الدول. وكان أحد العناصر المهمة لنتائج الدورة الاستثنائية هو الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن المرجعيات الثابتة لتوجيه تنفيذ برنامج عمل القاهرة.

٤١ - نظرت لجنة التنسيق الإدارية أيضا في عدد من القضايا ذات الصلة بمتابعة منهاج عمل بيجين^(٤). ورأى أعضاء لجنة التنسيق الإدارية أن البيان الوزاري^(٥) الذي اعتمدته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩ والذي أدمج بنجاح قضايا العمل والقضايا الجنسانية وأهداف القضاء على الفقر ضمن إطار عمل متسق يعتبر مساهمة مهمة في وضع السياسات وتشمل من جملة أمور المتابعة لمؤتمر بيجين. وبالرغم من ذلك رأى أعضاء لجنة التنسيق الإدارية أن المسائل الجنسانية لا تزال تحتاج لمعالجتها بشكل ملائم في سياسات الاقتصاد الكلي واتفقوا على أن الأبعاد الجنسانية للعملة تشكل مجالات رئيسية لإجراء دراسات إضافية من أجل استكشاف وتحديد التدخلات المتعلقة بالسياسة التي يمكن أن تكفل تحقيق أفضل نتائج إيجابية للمرأة من عملية العملة والحد من المخاطر التي تتعرض لها. وأكدت لجنة التنسيق الإدارية عزمها على إصدار بيان مشترك كمساهمة من المنظومة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض متابعة مؤتمر بيجين. وسوف يحدد البيان السياسة العامة للمنظومة لدعم التنفيذ المعجل لمنهاج عمل بيجين وإدماج المنظور الجنساني في الأنشطة الرئيسية. كما سيعالج أيضا الجهود التي تبذلها المنظومة لتحسين التوازن بين الجنسين في تشكيل ملاك الموظفين وتحقيق هدف التكافؤ بين الجنسين بنسبة ٥٠/٥٠.

والاجتماعي لتعزيز النهج المنسق على نطاق المنظومة لمتابعة المؤتمرات على صعيد السياسات والصعيد التشغيلي وتعمل بتعاون وثيق مع اللجان الفنية ذات الصلة التابعة للمجلس. وقد أوكل إلى اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية بصفة خاصة كفالة المتابعة المنتظمة على المستوى المشترك بين الوكالات لعمل فرق العمل المخصصة الثلاث التي أنشئت من قبل لجنة التنسيق الإدارية لمعالجة قضايا واسعة تتعلق بنتائج المؤتمرات.

٣٨ - أما على الصعيد الوطني فإن عملية التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تظل أداة رئيسية لتعزيز المتابعة المنسقة للمؤتمرات العالمية. وقد اكتملت في نهاية عام ١٩٩٩ التقييمات القطرية المشتركة المتعلقة بـ ٣٧ بلدا كما تجري التحضيرات لإجراء ٥٥ تقييما إضافيا. واکتملت أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالنسبة لـ ١٢ بلدا وتجري التحضيرات لإجراء ١٧ إطارا آخر.

٣٩ - لقد ساهم الاجتماع غير الرسمي الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي يومي ١٠ و ١١ أيار/مايو ١٩٩٩ مع أفرقة الخبراء بشأن المؤشرات الأساسية (A/1999/11) مساهمة متميزة في هذا الجهد الشامل. وبرزت الحاجة إلى بناء قدرة إحصائية وطنية من خلال الجهد التعاوني لمنظومة الأمم المتحدة كموضوع رئيسي في الاجتماع. وتتابع المنظومة توجيهات المجلس بشأن هذا الموضوع على نحو نشط بالشراكة مع الفاعلين الرئيسيين الآخرين وسيقدم تقرير مستقل إلى المجلس بشأن هذا الموضوع.

٤٠ - رحبت لجنة التنسيق الإدارية عند نظرها لعمليات الاستعراض الجارية بشأن فرادى المؤتمرات بنتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للتنمية

المراة في الأمانات وإتاحة الفرص الوظيفية وشروط الخدمة الملائمة لها.

٤٤ - يتم تنسيق العمل بالإضافة إلى مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية ومؤتمرات القمة كمتابعة للمؤتمرات الأخيرة التي عقدتها مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وترد فيما يلي أمثلة منتقاة لأنشطة التنسيق والتعاون المستمرة.

٤٥ - تهدف الشبكة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي التابعة للجنة التنسيق الإدارية والتي أنشأها منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي في عام ١٩٩٧ إلى إقامة شراكات على الصعيد القطري والجمع بين العناصر المهمة في الكفاح من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. وتمثل هذه الشبكة آلية لمتابعة خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي شدد على الحاجة إلى اتخاذ إجراء منسق ومركز على الصعيد القطري. وتتألف الشبكة على الصعيد القطري من مجموعات مواضيعية. وتم بحلول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ إنشاء مجموعات مواضيعية في ٦٤ بلدا إضافة إلى ١٦ بلدا اكتملت فيها المراحل الأولى لإنشائها. ويتولى المبادرة في هذا الصدد المنسق المقيم للأمم المتحدة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة وبمشاركة الحكومة والمانيين الآخرين والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وتتيح هذه العضوية الواسعة إطار عمل ديناميكي يتم العمل من خلاله على تحديد وتخطيط الموارد وتشجيع تنفيذ مشاريع جديدة وتبادل المعلومات والمعارف والخبرات وكفالة الدعم التقني المنسق للجهود الوطنية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي والمناخون الثنائون بتمويل الأنشطة الإنمائية وأنشطة الأمن الغذائي ضمن أنشطة الشبكة. ويشمل ذلك وضع

٤٢ - شددت لجنة التنسيق الإدارية على ضرورة المراعاة التامة للأبعاد الجنسانية في جميع المجالات التشغيلية لعمل منظومة الأمم المتحدة. وتم التركيز أيضا على أهمية تحليل آثار زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وعلى العلاقات الأسرية والاجتماعية بشكل عام. وسلمت لجنة التنسيق الإدارية بصفة خاصة بأن المرأة غالبا ما تصبح ربة للأسرة ومعيدة رئيسية للأسرة في مناطق النزاع وبالتالي ينبغي أن تستهدفها المبادرات بصفة خاصة. كما يتعين أن تضم هذه المبادرات جهدا لبناء المجتمعات المحلية وأن تستند إلى الاعتراف بالمساهمة الرئيسية التي تقدمها المرأة في المساعدة على استعادة النسيج الاجتماعي في الحالات اللاحقة للنزاع. وكانت القضايا الأخرى التي ركزت عليها مناقشات لجنة التنسيق الإدارية هي السياسات والبرامج المتعلقة بتوفير الفرص المتساوية والمهادفة إلى الحد من التمييز المهني بسبب الجنس والسياسات التي تتيح للمرأة العمل لتوطيد المكاسب العائدة من العمل بأجر زائد وذلك من خلال الحصول على حقوق العمل الأساسية والسياسات التي تلي احتياجات المرأة والتي تشكل غالبية أنشطة القطاع غير الرسمي. وقد أعطيت عناية خاصة للكيفية التي تستطيع بها منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة لكفالة منح قيمة مجزية للعمل "غير المنظور" الذي تضطلع به المرأة وعكسه على نحو ملائم في الحسابات القومية.

٤٣ - وفيما يتعلق بتمثيل المرأة في أمانات المنظومة لاحظت لجنة التنسيق الإدارية أن تقدما كبيرا قد أحرز في تحقيق هدف التكافؤ بين الجنسين بنسبة (٥٠/٥٠) وهو هدف حققته بالفعل إحدى مؤسسات المنظومة وهي صندوق الأمم المتحدة للسكان. وبالرغم من ذلك كان من الواضح للجنة التنسيق الإدارية أنه لا يزال هنالك الكثير الذي ينبغي عمله داخل المنظومة فيما يتعلق بالإبقاء على

من بين شركاء آخرين في الإعداد والتعريف لمشروع "خطة العلوم: إطار للعمل" الذي اعتمدته المؤتمر.

رابعاً - السلم والتنمية المستدامة في أفريقيا

تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا

٤٨ - ظل العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا بندا مستمرا في جدول أعمال لجنة التنسيق الإدارية مما يعكس الأولوية التي استمرت جميع أجزاء المنظومة توليها لدعم التنمية في أفريقيا.

٤٩ - وعلمت لجنة التنسيق الإدارية أن معظم الوكالات قد أطلعت الهيئات الحكومية على تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318). وتعمل وكالات أخرى من أجل ذلك بالفعل. كما تم إطلاع اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية على التقرير. وتتواصل المناقشات فيما بين الوكالات بشأن متابعته وتستهدف تعزيز الروابط وأوجه التكامل مع المبادرات الفنية التي يجري تنفيذها ضمن منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك استعرضت لجنة التنسيق الإدارية التقدم الذي أحرزته مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات والخطط المستقبلية للمساهمة من خلال المبادرة في تعزيز التنسيق بين الوكالات لدعم التعاون والتنمية الإقليمية بما في ذلك التوصيات ذات الصلة في تقرير الأمين العام.

٥٠ - أثار الأمين العام في تقريره عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها موضوع تعدد المبادرات الدولية في أفريقيا. وكان ذلك أحد المواضيع

استراتيجيات للأمن الغذائي وملاصق تغذوية قطرية والتقييم بالمشاركة للاحتياجات والنظم الإعلامية لدعم تصميم وتنفيذ برامج التنمية الريفية.

٤٦ - من المعترف به عالميا أن التعليم هو أهم أداة فعالة في مكافحة الفقر. ولتلبية هذه الحاجة بطريقة فعالة أكثر نظم المجتمع الدولي المنتدى الاستشاري الدولي المعني بالتعليم للجميع بمشاركة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والحكومات الوطنية. وانتظمت أعمال المنتدى الاستشاري الدولي المعني بالتعليم للجميع أثناء عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ للتحضير للمنتدى العالمي للتعليم الذي سيعقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ كمتابعة للمؤتمر العالمي المعني بالتعليم للجميع الذي عقد في عام ١٩٩٠. والهدف من عمل المنتدى الاستشاري الدولي المعني بالتعليم للجميع والمنتدى العالمي المعني بالتعليم هو توسيع وتحسين فرص التعليم الأساسي لتلبية الاحتياجات التعليمية للأطفال والشباب والراشدين.

٤٧ - وفيما يتعلق بالمبادرات الجديدة تنبغي الإشارة إلى المؤتمر العالمي المعني بالعلم: تسخير العلم من أجل القرن الحادي والعشرين الذي انعقد في هنغاريا في حزيران/يونيه ١٩٩٩. وقد اشترك في تنظيمه كل من اليونسكو والمجلس الدولي للاتحادات العلمية بالتعاون مع شركاء في منظومة الأمم المتحدة. وركز المؤتمر على تسخير العلوم من أجل التنمية المستدامة على نحو ما أوصت به لجنة التنمية المستدامة في دورتها السادسة لعام ١٩٩٧. وعملت اليونسكو كفرقة إدارية مشتركة بين الوكالات بالإضافة إلى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

- الوسائل الفعالة وغير الازدواجية في رصد التقارير المتعلقة بالأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة في أفريقيا بما في ذلك تحديد أفضل الممارسات واستنباط الدروس من التجارب المشتركة بين الأقطار وتقييم معوقات التنمية الرئيسية.

٥٣ - تمت متابعة كثير من هذه القضايا أثناء الجزء التنسيقي من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٩. وتجري متابعة نشطة داخل المنظومة للاستنتاجات المتفق عليها.

تدفقات المعونة من أجل التنمية في أفريقيا

٥٤ - تمت الإشارة أثناء المناقشات التي جرت في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة البرنامج والتنسيق إلى موضوع تدفقات الموارد إلى أفريقيا وتم الإعراب عن الدعم للنداء الذي وجهته لجنة التنسيق الإدارية إلى المجتمع الدولي لكي لا يقلل من دعمه للتنمية في أفريقيا. وتظل حاجة أفريقيا إلى موارد إضافية حاجة مهمة وملحة اليوم كما كانت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ عندما وافقت الأمم المتحدة على برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ومن المؤكد أن الحاجة ودرجة الإلحاح اليوم هي أشد مما كانت عليه آنذاك. فقد ظل الاستثمار المحلي الإجمالي متدنيا للغاية في أفريقيا وظلت الادخارات المحلية الإجمالية تتناقص بشكل مستمر أيضا. ويصدق الشيء نفسه على معدلات الاستثمار.

٥٥ - بالرغم من أن حصة أفريقيا في المساعدة الإنمائية الرسمية هي الأكبر من بين المناطق المستفيدة فقد ظلت البلدان الأفريقية تواجه هبوطا في المساعدة الإنمائية الرسمية من كل من لجنة المساعدة الإنمائية ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ومن البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة

الرئيسية التي تمت معالجتها في أول اجتماع مشترك بين الوكالات عقد لمنطقة أفريقيا في نيروبي في آذار/مارس ١٩٩٩ برئاسة نائبة الأمين العام وفقا لتوصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. واستعرض الاجتماع الآليات الحالية المشتركة بين الوكالات ورمى إلى وضع ترتيبات تساعد في تعزيز الاتساق في أنشطة منظومة الأمم المتحدة دون إنشاء هياكل إضافية للتنسيق. ونظرا لأن كثيرا من أنشطة منظومة الأمم المتحدة تقع ضمن إطار مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة والتي تخدم كأداة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات فقد توصل الاجتماع إلى ضرورة ضم الأنشطة الأخرى ذات الصلة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة إلى تلك المظلة.

٥١ - أيدت لجنة التنسيق الإدارية الاتجاه العام للتوصيات التي توصل إليها ذلك الاجتماع والتي تهدف إلى تعزيز المزيد من اجراءات التعاون وتعزيز سبل التعاون وتفاذي الازدواجية والتداخل التي تحقق اتساقا أكبر بشكل عام في عمل منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا على أن توفر لجنة التيسير المعنية بالمبادرة الخاصة إطارا مشتركا للإشراف على الجهد العام.

٥٢ - تم الإعراب أيضا عن الدعم العام لاتجاه التوصيات الأخرى مع التشديد على أهمية:

- أن العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا لا يزال يعكس التصور والأولويات الخاصة لأفريقيا.

- تقاسم المعلومات والاتصالات ولا سيما من خلال الوسائل الالكترونية بشأن الأنشطة في أفريقيا وذلك كشرط لكفالة الفعالية العامة لمنظومة الأمم المتحدة وفيما يتعلق بالشركاء الإنمائيين خارج منظومة الأمم المتحدة.

البلدان الأفريقية بشكل عام. ففي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تركزت التدفقات في بلدان قليلة كانت جنوب أفريقيا هي أكبر المستفيدين منها. أما القروض الخاصة والتي كانت سائدة في أفريقيا في فترتي السبعينات والثمانينات فقد تقلصت كليا بحيث أصبح أثرها سلبيا أو إيجابيا بدرجة بسيطة في بعض البلدان نظرا لأن البلدان الأفريقية تحتاج لأن تصلح علاقاتها الإنمائية العادية مع الأسواق المالية وأن تحصل على الائتمانات. أما الاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا فقد ازداد بدرجة متواضعة ومشجعة بالرغم من حقيقة أنه لا يزال أدنى من المطلوب لسد الفجوة في استثمار المدخرات. أما تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء فقد تركزت بدرجة كبيرة في بلدان قليلة.

٦٠ - تشق لجنة التنسيق الإدارية بأن الاستعراض المقبل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات وكذلك مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا والتي يوجد معظمها في أفريقيا سيتيحان فرصة للفت الاهتمام من جديد إلى تدفقات المعونة إلى أفريقيا وللاتفاق بشأن تدابير من أجل تعزيزها.

خامسا - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٦١ - من بين القضايا الرئيسية التي نظرت فيها لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٩ هي الأثر المدمر لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ولا سيما في أفريقيا الذي يتجه لأن يصبح أزمة إنمائية رئيسية. وكانت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء مهدا لتسع إصابات من كل ١٠ إصابات جديدة في عام ١٩٩٨. ويؤثر وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع كونه هما صحيا رئيسيا في جميع قطاعات الاقتصاد

الإنمائية. كما انخفضت أيضا حصة المساعدة الإنمائية الرسمية من الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان الأفريقية تقريبا.

٥٦ - في الوقت الذي تغير فيه التوزيع القطاعي للمساعدة الإنمائية الرسمية على مدى السنوات فإن من الواضح أن هناك اتجاها لتمييز الاستثمار في القطاع الاجتماعي. ويتجه المانحون المتعددون الأطراف ولا سيما مجموعة البنك الدولي إلى تحويل مساعداتهم من مشاريع الهياكل الأساسية المادية الكبيرة إلى أنشطة القطاع الاجتماعي التي تركز على تنمية الموارد البشرية من أجل التخفيف من حدة الفقر.

٥٧ - يشكل الدين الخارجي أيضا أحد عناصر تدفقات الموارد. ويمثل سداد خدمة الدين تدفقا سلبيا للموارد. وكان هناك تسليم منذ مدة طويلة بالصعوبات التي تواجهها أفريقيا في خدمة الدين. ومثل ما تمت مناقشته سابقا فقد نُفذ عدد من المبادرات المتعلقة بتخفيف الدين لمعالجة موضوع الدين الخارجي. وكان صندوق النقد الدولي قد شرع في عام ١٩٩٦ وبالتعاون مع البنك الدولي في مبادرة للدين من أجل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بغرض تخفيض عبء الدين إلى مستويات مستدامة. وكانت اللجنة المؤقتة قد أيدت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ ورهنا بتوفر التمويل تعزيز إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتحقيق تخفيف أعمق وأسرع وأوسع لديون البلدان التي تنفذ سياسات سليمة وملتزمة بالإصلاح.

٥٨ - وقدم المجتمع الدولي أيضا المساعدة إلى البلدان المدينة في إعادة تشكيل ديونها المستحقة للمصارف التجارية. وقد تم ذلك إلى حد كبير خلال إعادة الشراء المدعومة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واستفادت منها البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في المنطقة.

٥٩ - مع أن التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية قد تزايدت بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة إلا أنها قد تجنبت

الاحتياجات الجديدة. وأكدت لجنة التنسيق الإدارية في هذا الصدد تأييدها القوي من جديد لاستعراض مقترح تجريه الجمعية العامة لأداء لجنة الخدمة المدنية الدولية مشددة على ضرورة أن تظل اللجنة هيئة فنية مستقلة ومحايدة مكرسة لحماية وتعزيز الخدمة المدنية الدولية وأن تخدم بطريقة تتيح لها زيادة مساهمتها في تحقيق هذين الهدفين الرئيسيين. وشددت لجنة التنسيق الإدارية أيضا على الحاجة إلى إقامة العدالة وإلى أن تساعد المحاكم الإدارية في تحقيق الإدارة الفعالة للموارد البشرية داخل المنظومة ونظرت في عدد من الترتيبات الجديدة المقترحة من أجل هذه الغاية. والموضوع الآخر الذي نظرت فيه لجنة التنسيق الإدارية (الاجتماع الرفيع المستوى للجنة الاستشارية) هو تأهب منظومة الأمم المتحدة لمعالجة المشاكل المحتملة التي يثيرها موضوع عام ٢٠٠٠. واعتمدت لجنة التنسيق الإدارية بيانا بهذا الموضوع.

أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة

٦٥ - كررت لجنة التنسيق الإدارية من جديد الحاجة إلى اتباع نهج شامل لكفالة سلامة وأمن الموظفين في قرارها الذي اعتمدته في دورة الخريف (ACC/1999/20، المرفق). ومن فيهم الموظفون المحليون في جميع مراكز العمل وشددت على أن هذا النهج يستدعي إجراء منسقا من قبل الدول الأعضاء والأمانات على السواء في المقر الرئيسي وفي الميدان وعلى الصعيد السياسي والقانوني والمؤسسي. وأشارت أيضا إلى أن المسؤولين المعنيين وأفرقة إدارة الأمن سوف تعتبر مسؤولية بشكل فردي وجماعي عن كفالة سلامة وأمن الموظفين وعن اتخاذ جميع التدابير الضرورية من أجل تلك الغاية. ولفتت لجنة التنسيق الإدارية اهتمام الحكومات في القرار ذاته إلى مسؤولياتها الرئيسية عن ضمان سلامة وأمن جميع موظفي منظومة الأمم المتحدة وإلى مسؤوليتها عن أية أعمال تُرتكب في أراضيها من شأنها أن تؤثر في أمن وسلامة الموظفين.

والاجتماع وهو يرتبط بالتالي بأنشطة جميع المنظمات الممثلة في لجنة التنسيق الإدارية.

٦٢ - أعربت لجنة التنسيق الإدارية عن دعمها القوي لقرار برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز للقيام بالتضامن مع شركائه منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للرقابة الدولية للمخدرات واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي بتكثيف عمله في أفريقيا بالشراكة مع الحكومات والهيئات الإقليمية الأفريقية والوكالات الإنمائية الثنائية والمنظمات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص والمجلس العالمي للأعمال التجارية المعني بالإيدز وجميع المنظمات غير الحكومية المعنية. وكانت الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا التي بدأت في عام ١٩٩٩ تعبيراً مهماً عن هذا الالتزام. وتعمل الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا على مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن طريق برامج وطنية قوية تدعمها أربعة خطوط عمل رئيسية هي: تشجيع الدعم السياسي المنظور والمستدام والمساعدة في وضع خطط عمل مشتركة يجري التفاوض بشأنها على الصعيد الوطني وزيادة الموارد المالية وتعزيز القدرة التقنية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٦٣ - تناولت لجنة التنسيق الإدارية أيضا موضوع موظفي الأمم المتحدة ومعاليهم المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وطلبت إلى اللجنة الاستشارية للشؤون الإدارية أن تولي اهتماما خاصا للإجراءات المشتركة اللازمة لتقديم تقرير إليها بشأن أية اعتبارات تستدعي اهتمامها على مستوى السياسة.

سادسا - المسائل الإدارية

٦٤ - استمر عمل لجنة التنسيق الإدارية في هذا المجال يركز على تعزيز الوحدة في النظام الموحد وتكييفه واستجابته إلى

سابعا - تقديم المساعدة إلى البلدان التي تحتكم إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة

٦٦ - أحاطت لجنة البرنامج والتنسيق علما في الفقرة ٥٦٥ من تقريرها عن أعمال دورتها التاسعة والثلاثين^(٨) بمعالجة التقرير العام للمادة ٥٠ من الميثاق المتعلقة بتأثير الجزاءات على دول ثالثة وكررت من جديد ضرورة اطلاعها بصفة دائمة على أية أنشطة وأي تقدم في ذلك المضمار. وكانت المعلومات المتعلقة بالتدابير التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتأثرة بتنفيذ الجزاءات المفروضة على العراق وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد وردت لأول مرة في تقرير الأمين العام عن مسألة المشاكل الاقتصادية الخاصة بالدول كنتيجة للجزاءات المفروضة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (A/48/753-S/26705) ووردت بعد ذلك في التقارير السنوية العامة للجنة التنسيق الإدارية. وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت المساعدة الاقتصادية إلى الدول المتأثرة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن التي فرضت جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية موضوع سلسلة من خمسة تقارير قدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة (A/50/423، A/49/356، A/51/356، A/52/535 و A/54/534).

٦٧ - أحاطت الجمعية العامة علما في قرارها ٩٦/٥٤ زاي المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٦٩/٥٢ حاء المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (A/54/534) وبلاستنتاجات الواردة فيه وأعربت عن ترحيبها بالتأييد الذي أبداه المجتمع الدولي بالفعل ولا سيما الاتحاد الأوروبي والمانحون الآخرون للدول المتأثرة بمساعدتها للتغلب على مشاكلها الاقتصادية الخاصة أثناء الفترة الانتقالية التي تلت رفع الجزاءات بموجب قرار مجلس الأمن ١٠٧٤ (١٩٩٦) المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وكذلك عملية التكيف الاقتصادي التي تلت

التطورات التي حدثت في منطقة البلقان. وأعربت الجمعية العامة في القرار ذاته عن قلقها إزاء المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجه دول شرق أوروبا نتيجة للتطورات الحاصلة في منطقة البلقان ولاسيما أثرها على التجارة وعلى العلاقات الاقتصادية الإقليمية وعلى الملاحة على نهر الدانوب وفي البحر الإديرياتيكي ودعت جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها ولاسيما المؤسسات المالية الدولية إلى مواصلة مراعاة الاحتياجات والحالات الخاصة للدول المتضررة عند تقديم الدعم والمساعدة لجهودها الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتنمية. كما طُلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية في دورتها الخامسة والخمسين عن تنفيذ القرار ٩٦/٥٤ زاي.

٦٨ - وزيادة على ذلك رحبت الجمعية العامة في قرارها ١٠٧/٥٤ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بتقرير الأمين العام (A/53/312) الذي تضمن موجزا للمداورات والنتائج الرئيسية لاجتماع فريق الخبراء المخصص المعني بوضع منهجية لتقييم الآثار التي تلحق بالدول الثالثة من جراء تنفيذ التدابير الوقائية أو تدابير الإنفاذ واستكشاف تدابير مبتكرة وعملية لتقديم المساعدة الدولية إلى الدول الثالثة المتضررة، ودعت الدول والمؤسسات الدولية ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها التي لم تقدم بعد آراءها بشأن تقرير اجتماع فريق الخبراء المخصص إلى أن تفعل ذلك. كما طلبت إلى الأمين العام أن يضمن قيام الوحدات المختصة في الأمانة العامة بإيجاد القدرة الكافية والطرائق المناسبة والإجراءات التقنية والمبادئ التوجيهية الملزمة لتنفيذ قرارات الجمعية ٥١/٥٠ و ٢٠٨/٥١ و ١٦٢/٥٢ و ١٠٧/٣ وأن يقدم إلى الجمعية العامة آراءه عن مداورات فريق الخبراء المخصص بشأن تنفيذ أحكام الميثاق المتصلة بتقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من

وسيقدم الأمين العام تقريراً عن تنفيذ القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

ثامناً - عناصر برنامج عمل لجنة التنسيق الإدارية لعام ٢٠٠٠

٧٠ - ستواصل لجنة التنسيق الإدارية في عام ٢٠٠٠ تناولها للقضايا الرئيسية ذات الأهمية على نطاق المنظومة التي تتطلب استجابات منسقة من منظومة الأمم المتحدة. وستقوم لجنة التنسيق الإدارية مثلما عملت في عام ١٩٩٩ بتنظيم برنامج عمل حول موضوع رئيسي وهو الطلبات التي تفرضها بيئة عالمية جديدة على النظم الوطنية والدولية. وستقوم لجنة التنسيق الإدارية وضمن إطار العمل العريض بدراسة أربعة مجموعات من المواضيع هي: (أ) نظام التجارة الدولية ومجموعة الحقوق التجارية والبيئية وحقوق العمل وحقوق الإنسان في أعقاب المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في سياتل والدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ و (ب) دور تكنولوجيا المعلومات في إيجاد اقتصاد يقوم على المعرفة؛ و (ج) الآثار الصحية وغيرها من الآثار الاجتماعية الناجمة عن العولمة؛ و (د) تمويل التنمية. وتعتزم لجنة التنسيق الإدارية متابعة المجموعتين الأوليتين من هذه القضايا في دورتها العادية الأولى لعام ٢٠٠٠ ومتابعة القضايا الأخرى في دورتها العادية الثانية. وسوف تسعى لجنة التنسيق الإدارية في نظرها المتواصل للموضوع الرئيسي إلى تحقيق فهم أعمق لنطاق العولمة وطابعه المتغير والتحديات الناجمة منها التي تواجه المنظومة.

٧١ - وكجزء من التدابير المستمرة لتعزيز قدرة المنظومة على الاستجابة للتحديات التي تفرضها البيئة العالمية الجديدة وضمن السياق العام للإصلاح على نطاق المنظومة، ستنظر لجنة التنسيق الإدارية في اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز الدعم الذي تقدمه لجنة التنسيق الإدارية إلى الهيئات الحكومية

تطبيق الجزاءات مع مراعاة آراء الدول ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى.

٦٩ - وأكد القرار ذاته من جديد أهمية الدور الذي تضطلع به الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة البرنامج والتنسيق في تعبئة ورصد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة حسب الاقتضاء لتقديم المساعدة الاقتصادية إلى الدول التي تواجه مشاكل اقتصادية خاصة ناجمة عن تنفيذ التدابير الوقائية أو تدابير الإنفاذ التي يفرضها مجلس الأمن في القيام، حسب الاقتضاء، بتحديد حلول للمشاكل الاقتصادية الخاصة لتلك الدول. وأحاطت الجمعية علماً بما قرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٥٩/١٩٩٩ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ بمواصلة النظر في مسألة تقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات وقررت إحالة تقرير الأمين العام عن تنفيذ أحكام الميثاق المتصلة بتقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات (A/54/383 و Add.1) إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠. ودعت الجمعية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء إلى أن تعالج بشكل مباشر وأكثر تحديداً عند الاقتضاء المشاكل الاقتصادية الخاصة للدول الثالثة المتضررة من الجزاءات المفروضة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق وأن تنظر من أجل ذلك الغرض في تحسين إجراءات التشاور لإجراء حوار بناء مع هذه الدول بما في ذلك عن طريق عقد اجتماعات منتظمة ومتكررة وكذلك حيثما يكون ذلك مناسباً عقد اجتماعات خاصة بين الدول الثالثة المتضررة ومجتمع المانحين تشترك فيها وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

المقبلة. بما فيها المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل به من تعصب والمتابعة الناجحة للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

٧٥ - تسعى لجنة التنسيق الإدارية في وضع برنامج عملها لعام ٢٠٠٠ إلى التوصل إلى فهم مشترك للتحديات التي تواجه المنظومة في المستقبل ولمواجهة تلك التحديات بشعور من الهدف المشترك. كما تهدف إلى تعزيز الشراكات داخل المنظومة وتشجيع الإجراءات التكاملية التي يعضد بعضها بعضا في ضوء البيئة التي تتجه نحو العولمة وأن تستعرض باستمرار التقدم الذي تحرزه المنظومة في توسيع وتعميق المساعي الجماعية لمواجهة تلك التحديات.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.8، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الأول).

(٢) المرجع السابق المرفق الثاني.

(٣) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.VIII.18، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق).

(٤) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني).

(٥) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون الملحق رقم ٣ (A/54/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٢٣.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، (الجزء الأول، روما، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ١٩٩٧)، التذييل، مؤتمر القمة العالمي للأغذية ١٩٩٦.

(٧) قرار الجمعية العامة ٤٦/١٥١، المرفق، الفرع ثانيا.

(٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة الدورة الرابعة والخمسون الملحق رقم ١٦ (A/54/16).

الدولية وتعزيز وحدة الهدف داخل المنظومة وتوحيد الآلية الفرعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية إضافة إلى زيادة فعالية التكاليف وكفاءة الدعم الذي تقدمه الأمانة العامة.

٧٢ - سوف تواصل لجنة التنسيق الإدارية وفي ضوء الواقع الذي يمثله انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز نظرها في هذا الموضوع الرئيسي الذي يحظى بالأولوية على نطاق المنظومة. وسيتجه التركيز إلى بذل جهود منسقة لمعالجة الوباء استنادا إلى تقرير وتوصيات برنامج الأمم المتحدة للإيدز وإبراز التدابير الرامية إلى معالجة موضوع موظفي الأمم المتحدة ومعاليتهم المصابين.

٧٣ - في ضوء الهجمات والتهديدات المتزايدة التي يتعرض لها موظفو منظومة الأمم المتحدة سوف تواصل لجنة التنسيق الإدارية تكريس اهتمامها العاجل لموضوع أمن وسلامة الموظفين. وستمنح الأولوية في النظر لإيجاد مصدر ثابت ويمكن التنبؤ به لتمويل أمن الموظفين واتخاذ تدابير إضافية لتعزيز أمن الموظفين في الميدان وفي المقار الرئيسية وتشجيع تصديق الدول الأعضاء على الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

٧٤ - سوف تواصل لجنة التنسيق الإدارية المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة وستواصل استعراض الأعمال التحضيرية لقمة الألفية وللدورة الاستثنائية للجمعية العامة والجلسات الاقتصادية والاجتماعية المعنونة: "المرأة ٢٠٠٠ المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عالم متزايد العولمة". وكذلك تقييم التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في التنفيذ المتكامل والمنسق والمتابعة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة. وفضلا عن ذلك سوف تنظر لجنة التنسيق الإدارية في التعاون المشترك بين الوكالات لضمان نجاح المؤتمرات العالمية